

Distr.: General
23 April 2015
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز

التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي

الدورة الثالثة

جنيف، ٢-٣ تموز/يوليه ٢٠١٥

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

تعزيز الحوار والتعاون على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والأقليمي

وإسهامهما في التكامل والتنمية في الميدان الاقتصادي

تعزيز الحوار والتعاون على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والأقليمي

وإسهامهما في التكامل والتنمية في الميدان الاقتصادي: الدروس

السياساتية المتعلقة بالتكامل الإقليمي الموجه نحو التنمية

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

تبين هذه المذكرة أن تعزيز الحوار والتعاون على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والأقليمي يمكن أن يسهم في التكامل والتنمية الاقتصاديين للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويكتسي تحديد القيود الرئيسية التي تعيق التكامل الإقليمي وسبل التغلب على التحديات أهمية حاسمة في تعزيز عمليات التكامل الإقليمي، كما أن ثمة حاجة إلى تحليل أجمع النهج اللازمة لتعزيز القدرات الإنتاجية في إطار تكامل إقليمي. وتحاول هذه المذكرة أن تعرض بعض الدروس السياساتية الرئيسية المتعلقة بالتكامل الإقليمي الموجه نحو التنمية وأن تحدد الثغرات الهامة في فهم هذه المسائل.



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.15-08181 120515 130515



* 1 5 0 8 1 8 1 *

وتستعرض هذه المذكرة الظروف التي يمكن للتجارة في ظلها أن تصبح محركاً للنمو في عملية تكامل إقليمي، وتشير إلى ضرورة أن يتجاوز الأمر تحرير التجارة وتسييرها وضرورة إدماج السياسات التجارية في إطار سياساتي أوسع يهدف إلى تطوير القدرات الإنتاجية على الصعيدين الوطني والإقليمي. وتتناول المذكرة التكامل الإنتاجي كأساس للتكامل الإقليمي الموجه نحو التنمية. ولا تزال مسألة البنى التحتية محورية بين القضايا المتصلة بالعرض التي يتعين معالجتها لتعميق التكامل الإنتاجي الإقليمي. وتلقي هذه المذكرة الضوء على الدور المحتمل لسلاسل القيمة الإقليمية في التكامل الإقليمي الموجه نحو التنمية، وتتناول القضايا المتصلة بتمويل هذا التكامل. ويكتسي سد الثغرة بين الاحتياجات الاستثمارية - الاحتياجات من البنى التحتية بوجه خاص - للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وبين التمويل المتوفر حالياً لهذا الغرض أهمية حاسمة لأي شكل من أشكال تعميق التكامل الإنتاجي الإقليمي.

المحتويات

الصفحة	
٤	مقدمة
٤	أولاً - الظروف التي يمكن للتجارة في ظلها أن تصبح محركاً للنمو في عملية تكامل إقليمي
٤	ألف - قد تصل استراتيجية النمو التي تقودها الصادرات إلى حدودها القصوى في ظل النمو الضعيف للتجارة الدولية
٦	باء - إعادة التوجيه نحو الطلب المحلي والإقليمي
٧	جيم - التجارة كمحرك للنمو
٩	دال - الدروس السياسية
١١	ثانياً - التكامل الإنتاجي كأساس للتكامل الإقليمي الموجه نحو التنمية
١١	ألف - القدرات الإنتاجية
١٢	باء - القضايا المؤسسية والقضايا المتصلة بالعرض
١٣	جيم - الدور المحوري للبنى التحتية
١٦	دال - سلاسل القيمة العالمية والإقليمية كسبيل ممكن للمضي قُدماً
١٨	ثالثاً - تمويل التكامل الإقليمي الموجه نحو التنمية
١٨	ألف - توفر التمويل: المشكلة الرئيسية في نقص توفير البنى الأساسية
١٩	باء - الدروس المستفادة من التجارب الناجحة: المصرف الأوروبي للاستثمار
٢٠	جيم - كيف يمكن للمؤسسات التمويلية الجديدة أن تغير مشهد التمويل من أجل التنمية في المستقبل القريب؟
٢٣	رابعاً - أسئلة للمناقشة

مقدمة

١- من شأن إدماج الاقتصاد الموجه نحو التنمية في البلدان النامية في الاقتصاد العالمي أن ينشط النمو العالمي ويحد من الفقر واللامساواة. لكن تحديد السبل والوسائل الناجعة لتحقيق هذا التكامل لا يزال من التحديات الهائلة. ونظراً لتراجع الطلب العالمي والبيئة التجارية غير المواتية، بلغت استراتيجيات النمو الذي تقوده الصادرات حدودها القصوى. والتكيف مع ديناميات الاقتصاد العالمي المتغيرة سينطوي بالضرورة على زيادة الاعتماد على الأسواق الإقليمية والمحلية. لكن التكامل الإقليمي على مختلف المستويات يواجه تحديات متنوعة، ويمكن أن تشمل الحلول طائفة من السياسات والخيارات المؤسسية.

٢- وتبين هذه المذكرة أن تعزيز الحوار والتعاون على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والأقليمي يمكن أن يسهم في التكامل والتنمية الاقتصاديين للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وثمة حاجة إلى تحليل ومناقشة أنجع النهج اللازمة لتعزيز القدرات الإنتاجية في إطار تكامل إقليمي، وتحاول هذه المذكرة أن تعرض بعض الدروس السياساتية الرئيسية المتعلقة بالتكامل الإقليمي الموجه نحو التنمية وأن تحدد الثغرات الهامة في فهم هذه المسائل.

٣- ويستعرض الفصل الأول الظروف التي يمكن للتجارة في ظلها أن تصبح محركاً للنمو في عملية تكامل إقليمي، ويشير إلى ضرورة أن يتجاوز الأمر تحرير التجارة وتيسيرها وضرورة إدماج السياسات التجارية في إطار سياسي أوسع يهدف إلى تطوير القدرات الإنتاجية على الصعيدين الوطني والإقليمي. ويتناول الفصل الثاني التكامل الإنتاجي كأساس للتكامل الإقليمي الموجه نحو التنمية. ولا تزال مسألة البنى التحتية محورية بين القضايا المتصلة بالعرض التي يتعين معالجتها لتعميق التكامل الإنتاجي الإقليمي. ويلقي الضوء على الدور المحتمل لسلاسل القيمة الإقليمية في التكامل الإقليمي الموجه نحو التنمية. ويتناول الفصل الثالث القضايا المتصلة بتمويل هذا التكامل. ويكتسي سد الثغرة بين الاحتياجات الاستثمارية - الاحتياجات من البنى التحتية بوجه خاص - للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وبين التمويل المتوفر حالياً لهذا الغرض أهمية حاسمة لأي شكل من أشكال تعميق التكامل الإنتاجي الإقليمي. ومن الضروري وضع آليات لتمويل احتياجات الاستثمار الكبيرة في هذه البلدان، خصوصاً فيما يتعلق بتطوير البنى التحتية.

أولاً - الظروف التي يمكن للتجارة في ظلها أن تصبح محركاً للنمو في عملية تكامل إقليمي

ألف - قد تصل استراتيجية النمو التي تقودها الصادرات إلى حدودها القصوى في ظل النمو الضعيف للتجارة الدولية

٤- رُبط تسارع النمو في الكثير من البلدان النامية خلال التسعينيات، وخصوصاً في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨، بزيادة نسبة التجارة الدولية ضمن مكونات الطلب الإجمالي. وإلى

حين حدوث الأزمة المالية، كان النمو السريع في إنتاج عدد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية نتيجةً للزيادة الكبيرة في الصادرات من المصنوعات إلى البلدان المتقدمة. وأسهم ذلك بدوره في تمكين البلدان النامية الأخرى التي تعتمد على صادرات السلع الأساسية الأولية من تحقيق قدر أكبر من حصائل الصادرات. وإلى جانب البيئة الاقتصادية الخارجية المواتية عموماً، كارتفاع مستويات واردات البلدان المتقدمة والارتفاع التاريخي لأسعار السلع الأساسية، أسهم التوجه المتزايد للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية نحو الخارج في تعزيز نموها الاقتصادي، بل أدى في الكثير من الحالات إلى هذا النمو.

٥- وزادت التجارة الدولية في العقدين اللذين سبقا الأزمة الحالية بسرعة تزيد على مرتين عن الإنتاج العالمي، بمتوسط سنوي بلغ ٦,٨ في المائة و٣ في المائة على التوالي. لكن أزمة الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ كانت الحد الفاصل. فبعد القفزة القوية التي تحققت في التجارة الدولية خلال عام ٢٠١٠ عقب التدابير المالية والنقدية المنسقة دولياً والمهادفة إلى إعطاء دفعة قوية للنمو، فقدت التجارة الدولية زخمها عام ٢٠١١ ودخلت في فترة نمو أكثر بطئاً من نمو الإنتاج العالمي. ونظراً لعدم كفاية الطلب العالمي، فإنه من المستبعد جداً أن تتمكن التجارة الدولية لوحدتها من إعطاء دفعة قوية للنمو العالمي^(١).

٦- ومن المشكلات الرئيسية التي يواجهها مقرر السياسات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما في ذلك البلدان التي تمثل فيها السلع المصنعة جزءاً كبيراً من الصادرات، أن نمو الصادرات قد يتأثر سلباً باستمرار النمو البطيء في الإنفاق النهائي في البلدان المتقدمة لعدة سنوات مقبلة. وفي عدد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، أدى إنتاج السلع المصنعة للسوق العالمية إلى توسيع قطاعها الحديثة النظامية. لكن الطلب المحلي في أكثرية هذه البلدان زاد بنفس الوتيرة، وذلك يرجع جزئياً إلى الصلات الضعيفة بين قطاع الصادرات وبقية الاقتصاد، بما في ذلك ما يتعلق بالمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، كما يرجع جزئياً إلى استراتيجية تعزيز القدرة التنافسية الدولية عن طريق إبقاء الأجور منخفضة.

٧- ويمكن لهذه الاستراتيجية أن تصل إلى حدها الأقصى في نهاية المطاف، لأن الأجور المنخفضة تؤدي مباشرة إلى إضعاف النمو في الطلب المحلي فضلاً عن إضعاف النمو في الطلب على الصادرات في نهاية المطاف. وفي المناخ العالمي الحالي، تؤدي عملية خفض التمويل بالديون وإصلاح الميزانيات العمومية في البلدان المتقدمة إلى مفاقمة مشكلة عدم كفاية الطلب. وفي ظل هذه الظروف، من شأن استراتيجيات النمو الذي تقوده الصادرات والقائمة فقط على الأجور والمنافسة الضريبية أن تفاقم الضرر الذي يسببه تباطؤ النمو في أسواق الصادرات وأن تقلص الفوائد الإجمالية.

(١) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ٢٠١٤، تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٤: الحوكمة العالمية وحرية اختيار السياسات من أجل تحقيق التنمية (نيويورك وجنيف، منشورات الأمم المتحدة).

٨- وفيما يتعلق بمصدري السلع الأساسية من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، يفضي النقص في الطلب على المواد المصنعة إلى بطء النمو في الطلب على أهم أصناف صادراتها. وبما أن تزايد الطلب على السلع الأساسية في البلدان النامية السريعة النمو أدى إلى ارتفاع الأسعار الدولية لمعظم السلع الأساسية قبل الأزمة، فإنه من المرجح أن يؤثر تراجع الاتجاهات السابقة سلباً على أسعار السلع الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، ظهرت قدرات جديدة تتعلق بالتوريد لمواجهة ارتفاع الأسعار، خصوصاً في مجال التعدين والهيدروكربونات. ونتيجة لذلك، تراجعت أسعار معظم السلع الأساسية تدريجياً بعد أن بلغت ذروتها في عام ٢٠١١.

باء- إعادة التوجيه نحو الطلب المحلي والإقليمي

٩- بالنظر إلى توقع تراجع النمو في البلدان المتقدمة في الأجل المتوسط، قد تحتاج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى منظور أكثر شمولاً وأطول أجلاً يشمل تغييراً في استراتيجيات التنمية يعطي وزناً أكبر للطلب المحلي والإقليمي بوصفه محركاً للنمو. ومن شأن هذه الخطوة نحو مسار أكثر توازناً للنمو أن يعوض عن الأثر السلبي للصادرات الأبطأ نمواً نحو البلدان المتقدمة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لجميع البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أن تعتمد في وقت متزامن استراتيجية نمو أكثر توازناً بما يجنبها الآثار التي تؤدي إلى إفقار الجار^(٢).

١٠- لكن الانتقال إلى استراتيجية نمو أكثر توازناً ينطوي على عدة تحديات تشمل تعزيز القوة الشرائية المحلية وإدارة التوسع المحلي على نحو يتفادى زيادة مفرطة في الواردات. ولا بد أيضاً من تغيير التركيبة القطاعية للإنتاج المحلي لتكييفه مع أنماط الطلب الجديدة. وبما أن الأسواق المحلية للكثير من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية هي أسواق صغيرة، قد تكون ثمة حاجة إلى سوق إقليمية يتيح للمنتجين جني ثمار وفورات الحجم. وتحويل محور تركيز استراتيجيات التنمية نحو الأسواق المحلية لا يعني التقليل من أهمية دور الصادرات. بل على العكس من ذلك، يمكن للصادرات أن تشهد فعلاً مزيداً من التوسع إذا ما استطاع عدد شركاء إقليميين في مجال التكامل تحقيق معدل نمو اقتصادي أعلى في الوقت نفسه.

١١- وتعتمد إمكانية التحول السريع إلى استراتيجية إقليمية للنمو الموجه نحو الطلب اعتماداً كبيراً على مدى وثاقه صلة الهيكل القطاعي للإنتاج المحلي بنمط الطلب الإقليمي. وقد تكون هذه الصلة ضعيفة بوجه خاص في البلدان التي تشكل السلع الأساسية الأولية نسبة كبيرة من صادراتها. وتبين التجربة التاريخية أن تحقيق الاندماج الإقليمي بين البلدان أكثر صعوبة إذا كانت القدرات الإنتاجية لهذه البلدان أقل نمواً واقتصاداتها أقل تنوعاً وسبب ذلك أن البلدان التي توجد

(٢) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ٢٠١٣، تقرير التجارة والتنمية، ٢٠١٣: التكيف مع ديناميات الاقتصاد العالمي المتغيرة (نيويورك وجنيف، منشورات الأمم المتحدة).

في إقليم يعتمد بالدرجة الأولى على إنتاج السلع الأساسية لن تكون في وضع يتيح لها تلبية احتياجات بعضها البعض المتزايدة للسلع المصنعة والسلع الرئيسية.

١٢- وتشير البيانات المتعلقة بالتجارة داخل المنطقة الإقليمية الواحدة إلى أن البلدان الأفريقية هي الأقل متاجرة فيما بينها^(٣). وفي عام ٢٠١٣، لم يتجاوز مجموع تجارة البلدان الأفريقية مع شركاء إقليميين ١٤ في المائة. وفي أمريكا اللاتينية، يبلغ هذا الرقم ٢٠ في المائة. وتسجل البلدان النامية في آسيا معدلات قريبة من المعدلات التي تسجلها البلدان المتقدمة؛ فتجارة هذه البلدان داخل إقليمها تبلغ ٥٥ في المائة من مجمل تجارتها، ولا تتجاوزها في هذه النسبة إلا البلدان المتقدمة التي سجلت ٦٧ في المائة. والجدير بالذكر أن البلدان النامية في آسيا سجلت أيضاً أعلى نمو في الناتج المحلي الإجمالي في العالم، وذلك في فترتي ما قبل الأزمة وما بعدها، وهي البلدان التي تضم أقوى مراكز التصنيع المحورية. وبسبب طول عملية الانتقال من الاقتصاد الموجه مركزياً إلى اقتصاد السوق وانفتاح اقتصاداتها، شهدت البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تراجعاً في حصتها من التجارة داخل المنطقة الواحدة من ٢٧ في المائة من المجموع عام ١٩٩٥ إلى ١٧ في المائة عام ٢٠١٣.

جيم - التجارة كمحرك للنمو

١٣- بحسب البيانات المتعلقة بالتجارة داخل المنطقة الإقليمية الواحدة، يمكن للتجارة أن تمثل محركاً للنمو في عملية اندماج إقليمي. ويُستنتج من المقارنة بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية من جهة والبلدان النامية في آسيا من جهة أخرى أن الهيكل الإنتاجي والأطر السياساتية لكل بلد أو إقليم يؤثران على نوع التجارة واتجاهها، وكذلك على دينامية النمو بشكل عام.

١٤- ويقوم أي بلد منخرط في التجارة الدولية، إذا ما تُرك فقط لقوى السوق، بتحديد تخصصه جزئياً بحسب النمط القائم لعوامل الإنتاج بين البلدان (المزايا النسبية)، كما يحدده وفقاً لمجموعة أوسع من القدرات الإنتاجية التي تؤثر على الأداء الإنتاجي للشركات وبما يتماشى مع نفوذ واستراتيجيات الجهات الفاعلة المسيطرة في الأسواق الدولية. فعلى سبيل المثال، أدى توافر الموارد الطبيعية، إلى جانب إطار سياسي يسترشد بوصفات السياسات الاقتصادية لتوافق آراء واشنطن، إلى تدهور القدرات التصنيعية (تفكيك للتصنيع سابق لأوانه) في الكثير من اقتصادات أفريقيا وإلى تعزيز نمط من التخصص يقوم على استغلال الموارد الطبيعية^(٤). وقد بلغت حصة التصنيع في أفريقيا حوالي ١٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي اعتباراً من السبعينيات، وبدأت بالتراجع في نهاية التسعينيات وهبطت إلى ٩,١ في المائة عام ٢٠١٢. وفي المقابل، تزايد

(٣) حسابات أمانة الأونكتاد، بالاستناد إلى قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية، وهي متاحة على الموقع التالي: <http://unctadstat/EN/Index.html> (تم الاطلاع عليها في ٩ آذار/مارس ٢٠١٥).

(٤) J Williamson, 1990, *Latin American Adjustment: How Much Has Happened?* Institute for International Economics, Washington, D.C.

حصص الأنشطة غير التصنيعية في القطاع الصناعي (التعدين واستغلال المحاجر والبناء وخدمات الكهرباء والغاز والماء والصرف الصحي)؛ وفي عام ١٩٧٠ شكلت هذه الأنشطة حوالي نصف مجموع القيمة الصناعية المضافة، بينما تشكل اليوم ثلاثة أرباعها. وعليه، فإن انخفاض مستوى التجارة داخل المنطقة الإقليمية الواحدة في أفريقيا يرجع بقدر كبير إلى ضعف القدرات الإنتاجية وضعف التنوع الاقتصادي. وهذا النمط الكامن من التحول الهيكلي هو الذي أعاق التجارة والاندماج الإقليميين في أفريقيا.

١٥- وفي أمريكا اللاتينية، أعاق التخصص في القطاعات الإنتاجية التجارة داخل المنطقة الإقليمية الواحدة رغم أن مستوى هذه التجارة أعلى مما هو عليه في أفريقيا إلى حد ما. وكان لانتعاش أسعار المواد الأولية الناتج عن الطلب القوي من آسيا دور أساسي، خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، في تراجع الصناعة والعودة إلى التخصص في إنتاج السلع الأساسية في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية. ويُذكر من بين الاستثناءات على هذه الاتجاهات بعض بلدان أمريكا الجنوبية التي تستخدم جزءاً من الإيرادات المالية الأعلى في تمويل السياسات الصناعية، والمكسيك، وبعض بلدان أمريكا الوسطى التي تخصصت في الصناعات التحويلية الكثيفة العمالة (معظمها عمليات تجميع) الموجهة نحو سوق الولايات المتحدة الأمريكية^(٥).

١٦- وفيما بين البلدان النامية في آسيا، يرجع ارتفاع حصة التجارة داخل المنطقة الإقليمية الواحدة من التجارة الإجمالية إلى وجود شبكات إنتاج إقليمية قوية. وتتجلى هذه السمة بشكل خاص في شرق وجنوب شرق آسيا اللتين تطورت فيهما هذه الشبكات أكثر من غيرها (شبكات الإنتاج في شرق آسيا، وفقاً لهذه الدراسة، هي الأكثر تقدماً في العالم من حيث الحجم ومدى التوسع ومدى التطور)^(٦). فبينما كان نمو التجارة في الأجزاء والمكونات والتجميع النهائي في شبكات الإنتاج أسرع من نمو التجارة العالمية في المواد المصنعة في جميع أنحاء العالم، فإن هذا النوع من التجارة مسيطر بصفة خاصة في شرق آسيا. وقد برزت الصين كجهة فاعلة محورية في شبكات الإنتاج الإقليمية، بوصفها المركز الأول للتجميع النهائي والمصدر الأول للسلع النهائية إلى أسواق الأقاليم الأخرى^(٧).

١٧- والسعي القوي إلى التصنيع، مع توجيه اهتمام خاص إلى تحسين إنتاج المواد المصنعة، هو الأساس الذي تقوم عليه شبكات الإنتاج الإقليمية في شرق آسيا. وعادةً ما يبرز التكامل بين المنتجين في بلد ما عندما يتطور إنتاج المواد المصنعة. وبما أن التخصص وتقسيم الأنشطة

(٥) Economic Commission for Latin America and the Caribbean, 2014, *Regional Integration: Towards an Inclusive Value Chain Strategy* (Santiago, United Nations publication)

(٦) F Kimura and A Obashi, 2011, *Production networks in East Asia: What we know so far*, Working Paper No. 320, Asian Development Bank Institute, Tokyo

(٧) P Athukorala, 2010, *Production networks and trade patterns in East Asia: Regionalization or globalization?*, Working Paper Series on Regional Economic Integration No. 56, Asian Development Bank, Manila

الإنتاجية (تبعاً لمثال مصنع الدبابيس في تقسيم العمل الذي يقترحه آدم سميث) يتيح تصفية الاستثمار في أنشطة ما أو خرجتها، تتولد الصلات أولاً بين المنتجين في البلد الواحد لكنها تتوسع لتتجاوز الحدود إذا توفرت بنى تحتية إقليمية كافية. وبما أن التكامل الناجح في الاقتصاد العالمي، على وجه الخصوص، يتوقف على وجود نمو مستمر في الإنتاجية، فإن بناء قاعدة تصنيعية قوية لا يزال مكوناً رئيسياً في أي استراتيجية تجارية ناجحة في معظم البلدان النامية.

دال - الدروس السياسية

١٨- لا بد من النظر في عدد من حالات الاطراد التجريبية المرتبطة بالتصنيع لدى وضع استراتيجية تكامل في الاقتصاد العالمي تسعى إلى الانتقال من اقتصاد يركز فقط على المزايا النسبية، على النحو التالي: تبين أن مساهمة التصنيع في النمو أكثر من حصته في الإنتاج الإجمالي؛ وتسريع النمو في إنتاج المواد المصنّعة يولد نمواً أسرع في إنتاجية الصناعات؛ ويرتبط النمو الأسرع في التصنيع بالنمو الأسرع في الإنتاج والإنتاجية في قطاعات أخرى من الاقتصاد. ويبدو أن ثمة علاقة إيجابية قوية بين مستوى دخل البلد ودرجة تنوع اقتصاده وهي تقترن اقتراناً وثيقاً كذلك بالتوسع في القدرات الصناعية.

١٩- وصلة الاتجاهات العامة بالسببية ليست صلة آلية بطبيعة الحال. وليست القوى الدافعة الدينامية والإبداعية حكراً على قطاع التصنيع. بل إن الأدلة تبين أن التصنيع ينطوي على احتمال أكبر لخلق مزايا لجهة العرض (التخصص، ووفورات الحجم، والتقدم التكنولوجي، وتطوير المهارات) ووجهة الطلب (أسعار ملائمة ومرونة في الدخل) يمكنها مجتمعة أن تساعد في إيجاد وصون حلقة مثمرة قوامها تزايد الإنتاجية والعمالة والدخل. وعليه، من المرجح أن يكون بناء صلات قوية بين الاستثمار والصادرات أمراً حاسماً الأهمية في توليد مكاسب دينامية من المشاركة في التقسيم الدولي للعمل.

٢٠- ويمكن توسيع التجارة من خلال تيسيرها، أي بتحسين الإجراءات والمؤسسات المرتبطة بتدفق السلع عبر الحدود^(٨). لكن هذه الإصلاحات لا يسهل تنفيذها، وما الأمثلة التي تُذكر عادة كإدارة الجمارك وإجراءاتها إلا جزء من عملية مستمرة لبناء دول قائمة على التنمية بقدر ما هي إجراءات سريعة لمكافحة ممارسات الفساد على الحدود. ومن المرجح أن تكون إصلاحات إدارات الجمارك جزءاً من إصلاحات أوسع للقضاء أو الخدمة المدنية. أما تيسير التجارة لوحده فهو أقل فعالية مما لو كان جزءاً من جهد متماسك لبناء الركائز المؤسسية لاقتصاد سوقي حديث. ويحتاج تنفيذ هذه الإصلاحات إلى الوقت، وهو لا يتناول إلا جزءاً من المشكلة. وثمة عقبة أكبر تواجه الكثير من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية هي هيكلها الإنتاجي الذي يحد بشدة من إمكانات التجارة داخل المنطقة الإقليمية الواحدة.

(٨) See for example B Hoekman and A Nicita, 2011, Trade policy, trade costs and developing country trade, *World Development*, 39(12): 2069-2079.

٢١- ويمكن أيضاً تعزيز قدرات الإنتاج من خلال وجود فروع لشركات أجنبية في الاقتصاد المحلي. لكن الجهود التي ترمي فقط إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق استقرار الاقتصاد الكلي، ومعاهدات الاستثمار الثنائية، والسياسات الضريبية الملائمة، والقواعد المتساهلة في مجال سوق العمل وغيرها من المجالات قد تؤدي، حتى عندما تنجح، إلى حصر المزايا الثابتة في منصات التصدير، مع تقليص الصلات بالصناعة المحلية إلى الحد الأدنى. ويكون هذا الخطر شديداً للغاية إذا كانت التدفقات التجارية تراعي فرص الوصول التفضيلي إلى الأسواق الذي يقضي بأن تأتي مدخلات الإنتاج من البلدان الشريكة تجارياً.

٢٢- ولذلك، ثمة اهتمام متزايد بإدراج بعد إقليمي أقوى في استراتيجيات التنمية في البلدان النامية. إذ تؤكد إحدى الدراسات، على سبيل المثال، أن الاقتصادات النامية الكبيرة توجه استراتيجياتها الإنمائية نحو شبكات الإنتاج الإقليمية ونحو السياسات الصناعية الإقليمية^(٩). وهذا هو حال الاتحاد الروسي والبرازيل وجنوب أفريقيا والصين والهند والمناطق المحيطة بها. ومع أن الصين أحرزت أكبر تقدم على هذا المسار، فإن الدول الأربع الأخرى تعيد أيضاً موضعة اقتصاداتها لتصبح مراكز اقتصادية محورية إقليمية.

٢٣- والواقع أن هذه الجهود يمكن فهمها بشكل أفضل إذا ما نُظر إليها على أنها محاولة لتطبيق مفهوم الإقليمية الإنمائية^(١٠). وهذا المفهوم - أو الاستراتيجية الإنمائية - المقترح أصلاً في سياق الاستراتيجيات الإنمائية الممكنة لأقل البلدان نمواً، يقبل الفوائد المحتملة التي تُجنى من زيادة الانفتاح ومن الحصول على التكنولوجيات الحديثة، لكنه يرفض النهج المالي والمستند إلى السوق في النظرة إلى العولمة التي حرفت مسار هذه الفوائد في السنوات الأخيرة. وتهدف الإقليمية الإنمائية إلى تحقيق الفوائد القصوى للعلاقات الاقتصادية العابرة للحدود مع الأسواق والشركات المجاورة ومن خلال التعاون الإقليمي والتنسيق السياسي. وليس هذا الأمر غاية بحد ذاته، بل هو وسيلة لتسريع التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز بشكل خاص على بناء القدرة الإنتاجية وغيرها من القدرات التي يتوقف عليها النمو القوي للإنتاجية في نهاية المطاف. وعليه، فإن الإقليمية الإنمائية تتعلق بالتنمية الاقتصادية الداخلية والتكامل على الصعيد المحلي، فضلاً عن التكامل الاستراتيجي لمنطقة إقليمية من مناطق الاقتصاد العالمي.

٢٤- وهناك فرص كبيرة لتحقيق وفورات الحجم من خلال توفير أنواع متعددة من المنافع الإقليمية المشتركة التي يمكن أن تعود بالفائدة على البلدان النامية والتجمعات الإقليمية. ويمكن

(٩) W Milberg, X Jiang and G Gereffi, 2014, Industrial policy in the era of vertically specialized industrialization, in: JM Salazar-Xirinachs, I Nubler and R Kozul-Wright, eds., *Transforming Economies: Making Industrial Policy Work for Growth, Jobs and Development*, 151-180, International Labour Organization, Geneva.

(١٠) UNCTAD, 2011, *The Least Developed Countries Report 2011: The Potential Role of South-South Cooperation for Inclusive and Sustainable Development* (New York and Geneva, United Nations publication).

لهذه المنافع أن تشمل أنواعاً مختلفة من البنى التحتية المادية التي تدعم النقل والاتصالات والطاقة، فضلاً عن الهياكل الأساسية العلمية والتكنولوجية والنظم الابتكارية.

٢٥- أما فيما يتعلق بالإطار السياسي، يحتاج تطوير نظم الإنتاج الإقليمية إلى سياسات تتجاوز تحرير التجارة لتصل إلى عملية تحول صناعي وهيكلية إقليمية. ولا بد من أطر سياساتية أكثر تكاملاً تركز على التطوير الاقتصادي والاجتماعي لنظم الإنتاج الإقليمية، وهي أطر يُنظر فيها إلى السياسات التجارية كأداة للتنمية لا يُقاس مدى نجاحها بحجم النمو التجاري فقط بل وأيضاً بنوعية الصادرات (القيمة المضافة) وبأثر تنمية القدرات الإنتاجية للاقتصاد. ومن الجلي أن السياسات التجارية، على الصعيد الوطني، ينبغي دمجها في إطار سياسي أوسع يهدف إلى تطوير القدرات الإنتاجية. وإذا كان الهدف هو أن تصبح التجارة محركاً للنمو في عملية اندماج إقليمي، فإن ثمة حاجة أيضاً إلى التعاون في مجالي الاقتصاد الكلي والصناعة على الصعيد الإقليمي.

ثانياً- التكامل الإنتاجي كأساس للتكامل الإقليمي الموجه نحو التنمية

ألف- القدرات الإنتاجية

٢٦- إن المناطق الإقليمية التي تضعف فيها التجارة بين بلدانها، كما دُكر في الفصل الأول، هي أيضاً مناطق تعاني من ضعف في القدرات الإنتاجية. وتشكل بلدان آسيا النامية، وخصوصاً شرق آسيا، الاستثناء الوحيد، حيث اكتست المحاولة المتعمدة لبناء قطاع تصنيعي قوي على الصعيد الوطني أهمية حاسمة في تطوير شبكات الإنتاج الإقليمية. وهكذا يمكن للسياسات أن تحدث فارقاً في نمط التكامل وفي المزايا التي تحصل عليها البلدان من تعزيز اندماجها في الاقتصاد الدولي.

٢٧- وتشير عبارة القدرات الإنتاجية إلى تعزيز الموارد الإنتاجية، واقتناء القدرات التكنولوجية، واستحداث صلات إنتاجية تتيح للبلدان إنتاج طائفة أوسع من السلع والخدمات المتطورة على نحو متزايد، وتيسير اندماجها المفيد في الاقتصاد العالمي. والمفتاح في تحقيق التنمية المتواصلة والحد من الفقر هو جعل تنمية القدرات الإنتاجية - وما يتصل بها من توسيع العمالة المنتجة - في صلب السياسات الوطنية والدولية من أجل تعزيز النمو الاقتصادي^(١١).

٢٨- وتُطوّر القدرات الإنتاجية من خلال ثلاث عمليات مترابطة هي مراكمة رأس المال، والتقدم التكنولوجي، والتحول الهيكلي. ولا تؤدي مراكمة رأس المال والتقدم التكنولوجي إلى توسيع الطاقات الإنتاجية القائمة فحسب، بل وأيضاً إلى تيسير عمليات التنويع للانتقال من القطاعات المعروفة بتراجع عائدها إلى القطاعات التي تتسم بتزايد عائدها. ويؤدي التحول الهيكلي إلى تغييرات في مكونات الإنتاج داخل كل قطاع وفيما بين القطاعات المختلفة، وفي

UNCTAD, 2006, *The Least Developed Countries Report 2006: Developing Productive Capacities* (١١)
(New York and Geneva, United Nations publication)

نمط الروابط بين المؤسسات والقطاعات. ويؤثر هيكل الإنتاج الناشئ، بدوره، في إمكانية تعزيز الاستثمار والابتكار.

٢٩- وقد تؤدي هذه العمليات أيضاً إلى تغيير في شكل اندماج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي. إذ تميل الشركات المحلية، التي تتجاوز عتبات شتى من حيث الحجم والدراية التكنولوجية على نحو متزايد، إلى التجارة مع الخارج. ويؤدي التصدير بدوره إلى توسيع حجم السوق وفتح بالتالي زيادة استغلال وفورات الحجم، كما يؤدي التوجه المتزايد نحو الخارج أيضاً إلى تعريف الشركات على منتجات وعمليات جديدة، وعلى مصادر جديدة للمنافسة. ويؤدي التمايز الصناعي إلى توسيع نطاق التجارة بين المصانع، لا سيما فيما بين البلدان التي تتشابه فيها مستويات الدخل والقدرات الإنتاجية.

٣٠- وقد تسعى شركات الصناعات التحويلية أثناء نموها أيضاً إلى الحصول على المزيد من المزايا من خلال تأسيس شركات تابعة لها في الخارج. وتهيمن على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الناجمة عن ذلك شركات كبيرة ومتطورة تكنولوجياً تسعى إلى تعزيز مردودها من أصولها المحددة، على أساس توليفة من العوامل تشمل فروق التكلفة، وكبر حجم الأسواق، ومستوى التقدم التكنولوجي. ومع التقدم الذي يحققه عدد متزايد من البلدان، يُرجح، علاوةً على ذلك، أن تكون هناك تدفقات كبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع نفسه، أي من خلال التدفقات داخل الصناعات نفسها. وإذا ترافقت هذه التدفقات مع تعزيز القدرات المحلية من خلال تدابير سياسية ودعم ملائمين، من المرجح أن يزيد احتمال الخروج بنتائج مفيدة غير مباشرة.

٣١- ويتطلب بعض الإنتاج في الخارج إقامة نسخ مكررة من نفس المصانع، لكن تجزئاً عمودياً للصناعات قد يحدث أيضاً من الناحية الجغرافية، من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، عند فصل بعض الأنشطة ونقلها إلى أماكن أخرى. وتتفاوت درجة التجزؤ من قطاع إلى آخر، بحسب مدى مساعدة التكنولوجيات الجديدة على خفض تكاليف التنسيق والنقل، وكذلك بحسب كثافة الروابط بين أنشطة معينة. ومن المحتمل أن تؤدي شبكات الإنتاج الدولية الناشئة من هذه العملية إلى تسريع حركة المكونات والمنتجات شبه المصنعة عبر الحدود، وهو ما يتخذ في العديد من الحالات شكل مبادلات تجارية داخل الشركة.

باء- القضايا المؤسسية والقضايا المتصلة بالعرض

٣٢- عندما تشهد بلدان مجاورة عملية مماثلة للانطلاق والتنويع الصناعي، يمكن توقع تكثف الروابط عبر الحدود، على مستوى القطاعات والشركات. ويتوقف تكامل الإنتاج عن طريق التدفقات التجارية وتقاسم الإنتاج في نهاية المطاف على قرار الشركات وليس الحكومات. بيد أن السياسات الصناعية الوطنية يمكن أن تدعم هذه العملية، كما أن من شأن تنسيق ومواءمة هذه السياسات على الصعيد الإقليمي أن يساعدا في جعل السياسات الصناعية الوطنية أكثر فعالية.

٣٣- وحالما تبلغ هذه الروابط الخارجية مستوى معيناً من الكثافة، يقوم المنتجون، على صعيد الإقليم في بداية الأمر، بممارسة الضغوط لخفض أو إزالة شتى الحواجز التي تعوق المبادلات التجارية والاستثمار (بما في ذلك التعقيدات البيروقراطية، والقيود القانونية والإجراءات الإدارية المتضاربة) وتظهر مطالبات بتحسين البنى التحتية للنقل والاتصالات. ويرجح أن يصاحب هذه المطالب إنشاء مؤسسات لتوثيق التعاون.

٣٤- وليس التعاون الرسمي شرطاً مسبقاً للتكامل في حكم الواقع، لكن يُرجح أن يتطلب تحقيق مكاسب أوسع وتشمل الجميع تفاعلاً حركياً بين الاثنین. وفي البداية، سينزع مثل هذا التعاون إلى التركيز على المسائل التقنية (الحواجز التجارية، والمعايير، وما إلى ذلك)، لكن كلما أصبحت نظم الإنتاج والتجارة أكثر تكاملاً فيما بين البلدان المتجاورة، زادت الحاجة إلى التنسيق والتعاون. وما فتى الوصول إلى أسواق أوسع، كوسيلة لتحقيق وفورات الحجم وتنويع الإنتاج، يشكل منذ أمد طويل الأساس المنطقي للترتيبات الإقليمية فيما بين البلدان النامية.

٣٥- ويتيح التكامل الإقليمي والعلاقات بين بلدان الجنوب النامية حيزاً لتنفيذ استراتيجية إنمائية إقليمية تقوم على التصنيع. وتنطوي هذه الاستراتيجية على فرص نجاح أكبر مقارنةً بالاستراتيجيات الوطنية المعزولة، ولا سيما بالنسبة للبلدان ذات الأسواق المحلية الصغيرة والقدرات التكنولوجية المحدودة. ورغم أن الاستراتيجية الإقليمية قد تتطلب التخلي عن قدر من السيادة في وضع السياسات الوطنية، قد يجد الأعضاء أن حيز السياسة العامة المتاح لهم قد توسع عن طريق مبادرات التعاون في المجالات التي يمكن فيها للسوق الموسعة وتقاسم الموارد أن يساعدا في تعزيز الاستثمار والتغيير الهيكلي. وينبغي أيضاً وضع سياسات اقتصادية إقليمية استباقية وغيرها من أشكال التعاون فيما بين بلدان الجنوب بهدف تعزيز التغيير الهيكلي، والاستفادة من أوجه التكامل المحتملة والتخصص فيما بين البلدان الأعضاء وزيادة القدرات الإنتاجية للأعضاء الأقل تطوراً. وسيطلب الأمر إنشاء مؤسسات إقليمية تيسر التكامل الإقليمي الموجه نحو التنمية مع تقدم التكامل الإنتاجي.

جيم- الدور المحوري للبنى التحتية

٣٦- يتطلب التنوع الاقتصادي استثمارات كبيرة والارتقاء بالمهارات والحاجة، كما يحتاج، فيما يتعلق بمنتجات جديدة، إلى منافسة لاعبين راسخي الأقدام سلفاً. وتوفر الروابط والتنويع فرصاً لفتح الطريق أمام مكاسب إنمائية في قطاع السلع الأساسية، لكنها رهن بوجود بيئة سياساتية مواتية تشجع على ما يلي: تنمية الموارد البشرية من خلال التدريب والتعليم والبحث والتطوير؛ والابتكار التكنولوجي لإيجاد موردين أكثر تنافسية؛ ووضع سياسات في مجالي الاقتصاد الكلي والدخل تدعم ظروف الاستثمار ونمو الطلب في الأجل الطويل؛ وتحسين البنية التحتية لتجاوز القيود المفروضة على الإمداد.

٣٧- وفي إطار الإقليمية الإنمائية، يجب أن يكون تنفيذ السياسات التجارية الاستراتيجية متسقاً مع السياسات الصناعية المحلية لكل دولة من الدول الأعضاء. ويمكن للسياسات التجارية الاستراتيجية أن تشمل أدوات تقليدية أو شبه تقليدية، كالرسوم الجمركية، والواردات، ونظام حصص التصدير، والمعايير التقنية، ومعايير الصحة النباتية. وتماشياً مع الرؤية الشاملة للتنمية، يمكن أيضاً تعزيز التجارة الإقليمية من خلال تنسيق الاستثمار في المجالات الاستراتيجية كالنقل الإقليمي وغير ذلك من البنى التحتية المكتملة.

٣٨- ومن شأن تحديد أولويات الاستثمار في المجالات الاستراتيجية ذات الاهتمام المشترك والتي تعاني من نفس القيود أن يساعد في تجاوز التحيز التاريخي ضد التجارة الإقليمية، وهو تحيز مستمر في بعض الحالات منذ فترة الاستعمار الأوروبي. ولا يزال الكثير من البلدان النامية، خصوصاً في أفريقيا، مرتبطاً من الناحية اللوجستية بقارات أخرى أفضل من ارتباطه ببعض البلدان المجاورة، وهي لذلك لا تستطيع الاستفادة التامة من المكاسب التي يمكن جنيها من التكامل الإقليمي. وفي سياق كهذا، يمكن لمشاريع الاستثمار الإقليمية لتيسير التجارة والبنى التحتية أن تؤدي بشكل مباشر إلى تقليص تكاليف النقل المرتبطة بالتجارة داخل المنطقة الإقليمية الواحدة كما يمكنها أن تطلق حلقة حميدة قوامها تعزيز التجارة ووفورات الحجم في قطاع النقل وتقليص تكاليف النقل، الأمر الذي يمكن، بدوره، أن يزيد من تحفيز التجارة داخل المنطقة الإقليمية الواحدة^(١٢).

٣٩- وثمة فرص كبيرة للتعاون الإقليمي لم تُستغل، منها على سبيل المثال، فرص في الاستثمار في البنى التحتية المادية والمراكز المحورية التكنولوجية الإقليمية التي تُجمّع الموارد (يتناول الفصل الثالث مسألة التمويل). وتتضاعف فعالية الاستثمار في البنية التحتية والإصلاحات في مجال تيسير التجارة إذا تم التخطيط للمشاريع كجزء من مبادرة عابرة للحدود أو إقليمية. ويوفر تطوير ممرات النقل مثلاً على تركيز جهود الاستثمار الإقليمية التي يقوم بها القطاع العام وتلك المشتركة بين القطاعين العام والخاص على تحسين المجالات المشتركة لتيسير التجارة واختناقات النقل عبر الحدود الوطنية. ومن شأن تنمية البنى التحتية العابرة للحدود أن تساعد في تقوية مبادرات التكامل الإقليمي. كما أن بناء هياكل عبر وطنية كالطرق والسكك الحديدية والممرات المائية والنقل الجوي والاتصالات السلكية وخطوط توليد الطاقة (ممرات التنمية) له أثر أقوى على تنمية القدرات الإنتاجية للبلدان المجاورة إن رافقته مشاريع التنمية المحلية في مختلف القطاعات، كالزراعة والصناعة.

٤٠- ومسألة البنى التحتية الإقليمية وثيقة الصلة بهذا الموضوع على نحو خاص في البلدان النامية غير الساحلية البالغ عددها ٣٢ بلداً (١٦ في أفريقيا و ١٠ في آسيا و ٤ في وسط وشرق أوروبا و ٢ في أمريكا اللاتينية) التي تتقاسم سمة مشتركة هي عدم نفاذها المباشر إلى البحر عبر أراضيها، وهي سمة مصحوبة في الكثير من الأحيان ببعدها عن الأسواق الرئيسية. ولهذا السمة

(١٢) UNCTAD, 2011

أثر عميق على نطاق وديناميات اندماج هذه البلدان في نظام التجارة العالمي. فاعتمادها على طرق النقل العابر ومرافق النقل العابر وتجارة البضائع يزيد من تكاليف معاملاتها، ويحد من قدرتها التنافسية على الصعيد الدولي، ويشبط هممة المستثمرين الأجانب. ومن شأن عملية تكامل إقليمي تركز اهتمامها على البنى التحتية الإقليمية أن تحسن بقدر كبير الآفاق الإنمائية للبلدان النامية غير الساحلية.

٤١- ويشكل برنامج مبادرات التنمية الجغرافية الذي أطلقته جنوب أفريقيا أحد الأمثلة الناجحة في التركيز على تطوير البنى التحتية الإقليمية كشرط مسبق لتعميق الاندماج الإنتاجي الإقليمي. ومن بين مبادرات هذا البرنامج البالغ عددها ١١ مبادرة، كانت المبادرة الأكثر نجاحاً هي مبادرة ممر مابوتو الإنمائي التي تشمل طريق ممر مابوتو الذي يستخدم برسوم، وخط السكك الحديدية من ريسانو غارسيا إلى مابوتو، وميناء ومرافق مابوتو، فضلاً عن مشاريع في مجالات الزراعة والتعدين والسياحة. واستناداً إلى نجاح هذه المبادرة، اعتمدت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الخطة الرئيسية لتطوير البنى التحتية الإقليمية عام ٢٠١٢.

٤٢- ويشكل مشروع منطقة الميكونغ الكبرى دون الإقليمية مثلاً آخر وهو مشروع بدأ العمل به عام ١٩٩٢ بتنسيق من مصرف التنمية الآسيوي. ويشمل المشروع جميع الدول والجهات الفاعلة الرئيسية في المنطقة، بما فيها الصين وتايلند وفيت نام والبلدان الثلاثة الأقل نمواً في المنطقة الإقليمية (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وكمبوديا، وميانمار) ورابطة أمم جنوب شرق آسيا وشركائها الإنمائيين، بما في ذلك اليابان. والهدف الرئيسي هو تعزيز البنية التحتية للتنمية الصناعية في المنطقة عن طريق تنفيذ برامج في مجالات تنمية الموارد البشرية والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية، والطاقة، والسياحة، وتيسير التجارة، والاستثمار، والزراعة^(١٣). وتمثل الاستراتيجية الأساسية في اجتذاب الاستثمارات الخاصة إلى المنطقة وتيسير التجارة العابرة للحدود والاستثمار والسياحة عن طريق تعزيز وصلات البنى التحتية في جميع أنحاء المنطقة.

٤٣- وهناك أيضاً أمثلة عن مشاريع إقليمية ناجحة في أمريكا اللاتينية. وأحد هذه المشاريع الأكثر شمولاً هو مبادرة تكامل البنى التحتية الإقليمية في أمريكا الجنوبية، التي أطلقت عام ٢٠٠٠. وقد حدد المشروع البنى التحتية في مجالات النقل والاتصالات والطاقة بوصفها ذات أهمية حاسمة في تعزيز التكامل الإقليمي في أمريكا الجنوبية ووضع، في جملة أمور، استراتيجية قارية في مجال الطاقة تتعلق بـ ١٢ بلداً من بلدان أمريكا الجنوبية.

(١٣) D Chang, 2011, Opportunities for least developed countries in integrating East Asia: From new regional division of labour to inclusive regional development network, Background Paper No. 1, *The Least Developed Countries Report 2011*, UNCTAD

دال - سلاسل القيمة العالمية والإقليمية كسبيل ممكن للمضي قدماً

٤٤ - من شأن زيادة أوجه التكامل في الإنتاج بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية والمضي في عمليات تجزئة الإنتاج في الكثير من القطاعات المختلفة أن يؤثر تأثيراً متزايداً في قرارات الشركات الأجنبية الكبيرة التي تحدد الفرص والمحصلات الاقتصادية المقبلة في البلدان الفقيرة. ولا ينبغي أن يشكل ذلك مشكلة بحد ذاته إلا إذا أدى إلى المضي في تقليص الاستقلالية السياسية للبلدان النامية فيما يتعلق بوضع الاستراتيجيات الإنمائية التي تشدد على بناء المؤسسات والقدرات والأسواق الوطنية.

٤٥ - ويُذكر من بين الأمور الهامة المتعلقة بتأثير سلاسل القيمة العالمية المحتمل على التنمية، مدى توليدها لنتائج غير مباشرة، خصوصاً في مجالي التكنولوجيا والمهارات. وثمة شواغل مفادها أن نمط أنشطة الإنتاج الأكثر تشتتاً من الناحية الجغرافية والمقترن بسلاسل القيمة العالمية يمكن أن يؤدي بالفعل إلى نتائج غير مباشرة، بالنظر إلى أن حزمة التكنولوجيا والمهارات اللازمة في أي موقع (بلد) تزداد ضيقاً، وبالنظر إلى أن الروابط الخلفية والأمامية عبر الحدود تتعزز على حساب الروابط المحلية. وعلاوة على ذلك، إذا كان الأمر يتعلق بجزء صغير فقط من إحدى سلاسل الإنتاج، تكون لدى الشركات عبر الوطنية خيارات أوسع من المواقع المحتملة - لأن هذه الأنشطة تكون أكثر قابلية للنقل - ويعزز ذلك الموقف التفاوضي لهذه الشركات إزاء البلد المضيف. ويمكن لذلك أن يؤدي إلى منافسة مفرطة وغير صحية بين البلدان النامية التي بدأت بتقسيم المزيد من التنازلات الضريبية والتنازلات المرتبطة بالتجارة للشركات عبر الوطنية، ما يفاقم بالتالي أوجه اللامساواة في توزيع مكاسب التجارة الدولية والاستثمار بين هذه الشركات والبلدان النامية^(١٤).

٤٦ - ويتمثل التحدي السياسي الأساسي الذي تواجهه البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في ضمان أن تكون مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية من المكونات التكميلية العديدة لأي استراتيجية إنمائية تركز على وتيرة سريعة لتكوين رأس المال، والتنويع الاقتصادي، والتطوير التكنولوجي. والملاحظ أنه فيما يتعلق بالرعي الأول من الاقتصادات الحديثة العهد بالتصنيع في شرق آسيا، شملت استراتيجيات التنمية تصنعاً بديلاً للاستيراد في مسعى للانتقال من تجميع العناصر المستوردة إلى الإنتاج المحلي.

٤٧ - وإذا كانت الأهداف الإنمائية للسياسات الصناعية والتجارية تشمل زيادة القيمة المضافة المحلية والإنتاج والدخل وفرص العمل بفضل الصادرات، فإن تجارب البلدان تبين أن تحقيق هذه الأهداف لا يتم بالضرورة عن طريق ربط البلد بسلاسل القيمة العالمية. وبعض البلدان التي تشارك مشاركة كبيرة في سلاسل القيمة العالمية شهدت تراجعاً في نسب الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي وفي حجم القيمة المضافة المحلية في صادراتها.

(١٤) UNCTAD, 2014

٤٨ - وقد نتج عن العمل الأساسي الذي قام به كتاب من أمثال غاري غيريفي، ورافائيل كابلينسكي، وتيموثي ستورجون وغيرهم عدد كبير من المؤلفات التي تتناول قضايا ذات صلة بسلاسل القيمة العالمية. وتقول دراسة حديثة أجرت تحليلاً تجريبياً للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية أن البلدان التي استفادت من هذه المشاركة حققت مكاسب إيجابية كنسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي وفي القيمة المضافة في صادراتها^(١٥). وتشكل سويسرا والولايات المتحدة أمثلة بارزة على ذلك. وشهدت المكسيك وجنوب أفريقيا تغييرات إيجابية في الأمرين لكن مستوى مشاركتهما في سلاسل القيمة العالمية ضعيف، ما يعني أن المكاسب حققتها الشركات المحلية. وتشارك الصين مشاركة قوية في سلاسل القيمة العالمية؛ لكن نسبة صادراتها إلى الناتج المحلي الإجمالي تراجعت بتسع نقاط مئوية عام ٢٠٠٩، مقارنة بعام ٢٠٠٥، لكنها مع ذلك حققت مكاسب في النسبة المئوية للتغير في القيمة المضافة المحلية في صادراتها. وحقق الاتحاد الروسي أرقاماً مشابهاً رغم أن التغيير الذي حصل في القيمة المضافة المحلية في صادراته كان أضعف بكثير مما هو عليه في الصين، كما أن حصة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الروسي أضعف بكثير. وفيما يتعلق بالبلدان الأخرى كالمجموعة التي تضم الاتحاد الروسي والبرازيل وجنوب أفريقيا والصين والهند، فإن مستوى مشاركة البرازيل في سلاسل القيمة العالمية متدنٍ لكنها حققت مكاسب في القيمة المضافة المحلية في صادراتها، بينما تسجل الهند أيضاً مستوىً متدنياً من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، ومع ذلك، تراجع حجم القيمة المضافة المحلية في صادراتها (رغم أن البلد حسن نسبة صادراته إلى الناتج المحلي الإجمالي).

٤٩ - ويبدو أن التنظيم الحالي للعديد من سلاسل القيمة العالمية يعيق بروز رابط قوي بين الاستثمار والرياح لدى صغار الموردين المحليين في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. فالكثير من التدابير الضريبية، على سبيل المثال، تعزز ربحية الشركات الرائدة. ولعكس ذلك، لا بد من استخدام أدوات ضريبية مثل الإعفاء المؤقت من الضرائب وبدلات الاستهلاك المعجلة من أجل تعزيز أرباح الشركات المحلية وتمكينها من تكوين صناديق احتياطية لمواجهة المخاطر يمكن استخدامها لإرجاء دفع الضرائب على الأرباح. وفي كل حالة من الحالات، يجب على واضعي السياسات تحديد مجموعة الأدوات والآليات الصحيحة التي تؤدي إلى الاستثمار المستدام وإلى اقتصاد أكثر تنوعاً وذو قيمة مضافة أعلى.

٥٠ - وكبديل لسلاسل القيمة العالمية، بوسع البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية استكشاف إمكانية تشكيل سلاسل قيمة إقليمية. وفي الآونة الأخيرة، بقيت التجارة في التجميع النهائي بين بلدان الجنوب متخلفة مقارنة مع التوسع في فرص السوق في هذه البلدان ما يعني أن سلاسل القيمة بين بلدان الجنوب لا تزال ضعيفة ومتخلفة. لكن تعزيز هذه السلاسل لا ينبغي أن يُنظر إليه كتحديٍّ معزل عن بناء القدرة الصناعية في جميع بلدان الجنوب.

R Banga, 2013, Measuring value in global value chains, Background Paper No. RVC-8, (١٥)
.Development Oriented Integration in South Asia, UNCTAD

٥١- ويبدو أن ثمة إمكانية كبيرة لبناء سلاسل قيمة إقليمية في الجنوب. وتبحث إحدى الدراسات، على سبيل المثال، في إمكانية تعزيز التجارة داخل المنطقة الإقليمية الواحدة للجلود والمنتجات الجلدية وإمكانية تكوين سلاسل قيمة إقليمية بين الدول وبين البلدان الأعضاء في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وفي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي^(١٦). وتضع الدراسة نموذجاً للحاذية النموذجية للفترة ٢٠١١-٢٠٠٢ وتخلص إلى أن الرسوم الجمركية المرتفعة والحواجز غير الجمركية تعيق نمو التجارة داخل الإقليم الواحد. فالغاء الرسوم الجمركية المفروضة على الجلود والمنتجات الجلدية يمكن أن يؤدي إلى زيادة التجارة داخل الإقليم الواحد من ٢٤٥ مليون دولار إلى ٩٩٧ مليون دولار في السنة، أي بزيادة تبلغ حوالي أربعة أضعاف. أما إزالة جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية فيما يتعلق بجميع القطاعات من شأنه أن يزيد متوسط التجارة القائمة داخل الإقليم الواحد عشرة أضعاف. لكن ثمة إمكانات غير مستغلة لزيادة التجارة داخل المنطقة الإقليمية لأفريقيا جنوب الصحراء. ويمكن الخروج باستنتاج مماثل أيضاً بالنسبة لأمريكا اللاتينية والكاريبي^(١٧).

ثالثاً- تمويل التكامل الإقليمي الموجه نحو التنمية

ألف- توفر التمويل: المشكلة الرئيسية في نقص توفير البنى الأساسية

٥٢- إن تطوير البنى الأساسية، كما تشير هذه المذكرة، حيوي للتكامل الإقليمي. فلهذا التكامل القدرة على تيسير وتعزيز التجارة داخل الإقليم الواحد وعلى دعم تسريع النمو، والحد من الفقر، وتطوير الأسواق الإقليمية. لكن النقص في البنى الأساسية في العالم النامي يشكل عقبة كأداء أمام التنمية المستدامة^(١٨).

٥٣- وعدم توافر التمويل من العوامل الرئيسية لهذا النقص. وتتراوح تقديرات التمويل الإضافي اللازم لتعزيز توفير البنى الأساسية الداعمة لتسريع النمو والتنمية في العالم النامي بين ١,٦ تريليون و٢ تريليون دولار في السنة بحلول عام ٢٠٢٠^(١٩). بيد أن المسألة المركزية تتمثل في كيفية تمويل الاحتياجات من البنى الأساسية في البلدان النامية.

(١٦) R Banga, forthcoming, Identifying and promoting regional value chains in leather and leather products in Africa, Background Paper, UNCTAD

(١٧) Economic Commission for Latin America and the Caribbean, 2014

(١٨) M Fay, M Toman, D Benitez and S Csordas, 2011, Infrastructure and sustainable development, in: S Fardoust, Y Kim, C Sepulveda, eds., *Post-crisis Growth and Development*, 329-372, World Bank, Washington, D.C

(١٩) See for example A Bhattacharya, M Romani and N Stern, 2012, Infrastructure for development: Meeting the challenge, Policy Paper, Centre for Climate Change Economics and Policy

٥٤ - وقد تكون الرساميل الخاصة مصدراً هاماً للتمويل. لكن مشاريع البنى الأساسية تولد عادةً فوائد اجتماعية أكبر من الفوائد الخاصة التي يمكن للمستثمرين جنيهاً، على المدى الطويل. ولا توجد حوافز كثيرة لدى الشركات الخاصة الساعية إلى الربح للاستثمار في البنى الأساسية وهي عندما تستثمر فيها تركز على الأجزاء الموسرة من السوق، وهي الأجزاء التي لا تكون، عادةً، الأهم بالنسبة للمجتمع. وهناك عدد من العوامل التي تؤخر الاستثمار الخاص في البنى الأساسية، بينها المخاطر المفرطة المتصورة من جانب المستثمرين المحتملين. وبالإضافة إلى ذلك، لا يستطيع المقرضون بسهولة تقييم المخاطر من الناحية المالية بسبب عدم وجود معلومات كافية. وعلاوةً على ذلك، كثيراً ما تكون مشاريع البنى الأساسية طويلة الأجل، ما يعني المزيد من المخاطر وانعدام اليقين. وفيما يتعلق بالمشاريع الإقليمية على وجه الخصوص، يبدي المستثمرون عدم رغبة في تنفيذ هذه المشاريع لأنهم ينظرون إليها بوصفها شديدة التعقيد بسبب مجموعة مسائل بينها موضوع التنسيق. وهناك مشاكل معروفة تتعلق بتمويل المنافع العامة.

٥٥ - وتؤدي المصارف المتعددة الأطراف وغيرها من مصارف التنمية دوراً رائداً في توفير التمويل لمشاريع البنى التحتية وبمكائنها أن تقدم إسهاماً أكبر في ردم الهوة التمويلية الكبيرة، خصوصاً فيما يتعلق بتطوير البنى التحتية الإقليمية. وبإمكان هذه المصارف أن تهتم بالإجراءات الجماعية ومشاكل التنسيق (وهي مشاكل شائعة في المشاريع العابرة للحدود)، نظراً لمعارفها المتراكمة وامتلاكها للأدوات^(٢٠). ورغم أن لهذه المصارف ميزات في توفير التمويل للمشاريع العابرة للحدود، فإنها قدمت قدرًا قليلاً جداً من التمويل لهذه المشاريع. ووفقاً لإحدى الدراسات، تبلغ نسبة القروض التي قدمتها ثلاثة مصارف إقليمية كبيرة للتنمية - مصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية - للمنافع العامة الإقليمية، بما في ذلك مشاريع البنى التحتية، أقل من ١ في المائة من مجموع ما قدمته من قروض في الماضي^(٢١).

باء- الدروس المستفادة من التجارب الناجحة: المصرف الأوروبي للاستثمار

٥٦ - يشكل المصرف الأوروبي للاستثمار، إلى حد كبير، استثناءً من حيث تقديم القروض للمشاريع الإقليمية. ويرجع ذلك جزئياً إلى أنه أنشئ وأسندت إليه ولاية صريحة هي تمويل البنى التحتية لدعم التكامل الإقليمي على مستوى الاتحاد الأوروبي. ونتيجةً لذلك خصص المصرف عقب إنشائه في الخمسينات ٤٨ في المائة من مجموع قروضه - ولاحقاً ٤٤ في المائة من مجموع قروضه - لمشاريع البنى التحتية. وهذا التركيز على البنى التحتية أتاح للمصرف تأدية دور مركزي في عملية التكامل الأوروبي. وبالإضافة إلى ذلك، تواصلت عملية التكامل بالمعنى الأوسع، بما في

(٢٠) S Griffith-Jones, D Griffith-Jones and D Hertova, 2008, Enhancing the role of regional development banks, Intergovernmental Group of 24 Discussion Paper Series No. 50, UNCTAD

(٢١) N Birdsall, 2006, Overcoming coordination and attribution problems: Meeting the challenge of underfunded regionalism, in: *The New Public Finance: Responding to Global Challenges*, I Kaul and P Conceicao, eds., Oxford University Press, Oxford

ذلك تقليص فوارق الدخل بين البلدان الأوروبية كهدف سياساتي. وبناءً على ذلك، يزيد التمويل بقوة عندما يدخل إلى الاتحاد بلدان أعضاء جدد، وذلك لمساعدة هذه البلدان في تنمية أقاليمها الأقل تطوراً^(٢٢).

٥٧- والمصرف الأوروبي للتنمية يمثل حالياً أكبر مؤسسة إقراض متعددة الأطراف، وهي تقدم التمويل والخبرات من أجل تحقيق الأهداف السياساتية للاتحاد الأوروبي. ويمارس هذا المصرف أكثر من ٩٠ في المائة من نشاطه داخل أوروبا. ويضع المصرف البنى التحتية الاستراتيجية ضمن أولوياته الحالية. ويشمل نشاطه بشكل أساسي دعم الشبكات العابرة للبلدان الأوروبية التي تربط البنى التحتية الإقليمية والوطنية في مجالات النقل والمعلومات والاتصالات والتكنولوجيا والطاقة، بهدف توفير نظم متماسكة للشبكات في جميع أنحاء أوروبا. وتهدف هذه السياسة، في جملة أمور، إلى تعزيز التكامل الاقتصادي والاجتماعي، وحرية حركة الأشخاص والسلع والخدمات، والإنتاج والعرض التنافسيين للطاقة.

٥٨- ويقدم مصرف الاستثمار الأوروبي معظم تمويله على شكل قروض، وهي تشكل في الكثير من الأحيان ٣٠ في المائة من مجموع تمويل المشروع، رغم أن هذه النسبة يمكن أن تصل إلى ٥٠ في المائة في حالات معينة. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي المصرف، منذ الأزمة العالمية، دوراً قوياً في مواجهة التقلبات الدورية، للمساعدة في المحافظة على مستويات الدخل والاستثمار في جميع أنحاء أوروبا وحماية البنى التحتية الإقليمية والقدرات الإنتاجية من آثار الانكماش الاقتصادي العميق. ويرتبط دور المصرف كموفر للتمويل بدور تعزيزي، من خلال دمج مصادر التمويل الأخرى كميزانية الاتحاد الأوروبي والقطاع الخاص، ما يعود بتأثيرات كبيرة مضاعفة على الاقتصاد. ويؤدي المصرف أيضاً دور المستشار، إذ لا تقتصر المساعدة التي يقدمها على مجالات تمويل المشاريع بل تتعداها إلى تصميم المشاريع وإدارتها، من أجل تيسير تنفيذها وتطبيقها^(٢٣).

جيم- كيف يمكن للمؤسسات التمويلية الجديدة أن تغير مشهد التمويل من أجل التنمية في المستقبل القريب؟

٥٩- عززت التجربة الناجحة لمصرف الاستثمار الأوروبي الفكرة القائلة بإمكانية إنشاء مصارف إنمائية أخرى متعددة الأطراف لتعزيز التكامل الإقليمي في العالم النامي. وقد أطلقت مبادرات في السنوات الأخيرة لتصميم وإنشاء هذه المصارف، كما حصل بالنسبة لمصرف التنمية الجديد والمصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية^(٢٤).

(٢٢) S Griffith-Jones, 2008.

(٢٣) European Investment Bank, 2015, see <http://www.eib.org/about/index.htm> (accessed 9 March 2015).

(٢٤) أنشئ مصرف التنمية الجديد في تموز/يوليه ٢٠١٤ من جانب الاتحاد الروسي والبرازيل وجنوب أفريقيا والصين والهند. وأنشئ المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية في بيجين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. ولم يبدأ عمل هذين المصرفين بعد.

٦٠- ويبدو أن إنشاء هذه المصارف جاء في الوقت المناسب بالنظر إلى احتياجات التمويل المتعلقة بتطوير البنى الأساسية، الأمر الذي تناولته هذه المذكرة بالتفصيل، وبالنظر إلى حجم الاحتياطات الأجنبية التي تملكها الاقتصادات الناشئة حالياً. وجزء من هذه المدخرات موضوع في صناديق الثروة السيادية ومستثمر في أصول منخفضة العوائد في البلدان المتقدمة، مع أنه يمكن استخدامها على نحو أفضل في تمويل احتياجات العالم النامي من البنى التحتية بالإضافة إلى أن هذا التوظيف يحقق لها عائدات أكثر ارتفاعاً.

١- مصرف التنمية الجديد

٦١- أنشئ مصرف التنمية الجديد لدعم المشاريع المتعلقة بالبنى التحتية ومشاريع التنمية المستدامة بين الدول المؤسسة له وغيرها من البلدان النامية. وفي إطار هذا الهدف الواسع، بإمكان المصرف أن يقدم دعماً نشطاً لعمليات التكامل الإقليمي الجارية حالياً في أجزاء مختلفة من العالم. وقد أُسس هذا المصرف برأس مال أولي مرخص يبلغ ١٠٠ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة (ورأس مال مكتتب فيه يبلغ ٥٠ مليار دولار)، ويشمل نطاق هذا المصرف حشد الموارد اللازمة للبنى التحتية. وبما أن المصرف لا يزال في مرحلة أولية من التصميم، يمكن لهذا النطاق أن يتوسع ليشمل البنية التحتية اللازمة للتكامل الإقليمي، وذلك من أجل تحقيق أقصى أثر إثمائي له.

٦٢- وبإمكان مصرف التنمية الجديد أن يساعد في تعزيز الحوار والتعاون بين المناطق الإقليمية. وبذلك يكون دوره حيويًا لإقامة علاقات أوثق بين البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وكذلك مع البلدان المتقدمة.

٢- المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية

٦٣- يقدر المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية احتياجات التمويل اللازمة للبنية التحتية في آسيا بحوالي ٧٢٠ مليار دولار في السنة، خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠. لكن حجم القروض الموافق عليها كل سنة لا يتجاوز ١٣ مليار دولار^(٢٥). ولذلك هناك فجوة مالية كبيرة فيما يتعلق بالبنية التحتية في آسيا.

٦٤- وقد أنشئ المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية للمساعدة في سد هذه الفجوة عن طريق توفير التمويل لمشاريع البنى التحتية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وبالإضافة إلى مشاريع البنى التحتية الوطنية، يهدف المصرف إلى تمويل مشاريع البنى التحتية الإقليمية التي يمكن أن تدعم التجارة والمضي في تطوير شبكات الإنتاج في المنطقة^(٢٦). وآلية التمويل الرئيسية التي يعتمد عليها المصرف هي إصدار سندات الخزينة في السوقين الإقليمي والعالمي.

(٢٥) DRO Junio, 2014, Asian Infrastructure Investment Bank: An idea whose time has come?, *The Diplomat*, 4 December

(٢٦) المرجع نفسه.

٦٥- وبإمكان مصرف التنمية الجديد والمصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية أن يشكلا قوةً دافعةً نحو إنشاء شبكة نشطة من مصارف التنمية المتعاونة فيما بينها، ما يؤدي إلى أوجه تآزر وتكامل. وبوسع هذين المصرفين أن يعملوا بشكل وثيق مع مصارف متعددة الأطراف كالبنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية كمصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والمصارف دون الإقليمية كالمؤسسة الآندية للتنمية، ومختلف مصارف التنمية الوطنية. وقد تشمل طرائق التعاون التمويل المشترك للمشاريع الكبرى. ويمكن للمنافسة النزيهة، والأهم من ذلك التعاون، أن يفضيا إلى نتائج إيجابية قيّمة مع مؤسسات تمويل التنمية.

٣- الدور المحتمل للمبادرات المالية غير المصرفية

٦٦- إن تمويل التكامل الإقليمي لا يجب أن يكون بالضرورة مصرفياً. وقد يكون تعزيز التعاون المالي والتقدي الإقليمي بأشكال أخرى غير إنشاء مصارف تنمية طريقة أخرى للمضي إلى الأمام في دعم التكامل. ويشكل صندوق التقارب الهيكلي الذي أنشأته السوق المشتركة للمخروط الجنوبي في أمريكا الجنوبية وصندوق طريق الحرير الذي أنشأته الصين مؤخراً مثالين هامين على المؤسسات غير المصرفية التي أنشئت لهذا الغرض.

٦٧- فقد أنشئ صندوق التقارب الهيكلي لتعزيز التكامل في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي. ويتمثل الهدف من إنشاء هذا الصندوق، بوجه خاص، في تمويل برامج دعم التقارب الهيكلي الإقليمي والقدرة التنافسية والتكامل الاجتماعي بين بلدان أمريكا الجنوبية المنتمية للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي^(٢٧). وقد تجاوز حجم التمويل الذي قدمه مليار دولار في السنوات الأخيرة، وهي مبالغ من المقرر استخدامها بشكل أساسي في اقتصادين صغيرين (باراغواي وأوروغواي). وبوسع الصندوق تأدية دور تعزيزي إذا ما اقترن بمصادر تمويلية أخرى، بينها مصادر مصارف التنمية.

٦٨- وصندوق طريق الحرير هو صندوق أنشئ مؤخراً برأس مال قدره ٤٠ مليار دولار وذلك لتمويل مشاريع البنية التحتية الهادفة إلى تعزيز النقل وأشكال الربط الأخرى بين الصين والبلدان الآسيوية الأخرى. ومن المتوقع أن تدفع الصين ٦٥ في المائة تقريباً من أموال الصندوق. ورغم أن الاهتمام يتركز على إنشاء روابط في آسيا، يقترح بعض المحللين توسيع هذه المبادرة لتشمل البلدان الأفريقية. ويمكن للصندوق أن يكون مفيداً لأفريقيا عن طريق دعم تطوير البنى التحتية والصناعة، في إطار استراتيجية الصين لنقل مواقع الصناعات^(٢٨).

(٢٧) Latin American and Caribbean Economic System, 2011, Opportunities, prospects and instruments for financing South-South cooperation in Latin America and the Caribbean, July, available at [http://www.sela.org/attach/258/default/Documento_Final_Oportunidades,_perspectiva_e_instrumentos_\(Sur-Sur\)_6-7-11.pdf](http://www.sela.org/attach/258/default/Documento_Final_Oportunidades,_perspectiva_e_instrumentos_(Sur-Sur)_6-7-11.pdf) (accessed 20 April 2015)

(٢٨) JY Lin, 2015, Industry transfer to Africa good for all, *China Daily*, 20 January

رابعاً - أسئلة للمناقشة

٦٩- تشمل الأسئلة المقترحة للمناقشة ما يلي:

- ١- ما هي الظروف التي يمكن للتجارة أن تصبح في ظلها محركاً للنمو في عملية تكامل إقليمي؟
- ٢- ما هي الوسيلة الفضلى لوضع فكرة الإقليمية الإنمائية موضع التنفيذ؟
- ٣- هل تغير سلاسل القيمة العالمية الإطار الإنمائي كالقول بأن استبدال منتجات محلية بالواردات لم يعد ذا أهمية في بلد نامٍ نمطي؟
- ٤- كيف تحاول البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تعزيز التكامل الإنتاجي الإقليمي؟
- ٥- ما هي دروس التكامل الإنتاجي الإقليمي التي يمكن استخلاصها من تجارب الاقتصادات الكبيرة (كالاتحاد الروسي والبرازيل وجنوب أفريقيا والصين والهند) وما هي تلك الدروس التي قد لا تكون مهمة بالنسبة للبلدان الصغيرة؟
- ٦- ما هي الدروس السياسية التي يمكن استخلاصها من التجارب الناجحة لتمويل التكامل الإقليمي؟
- ٧- كيف يمكن لمؤسسات جديدة كمصرف التنمية الجديد والمصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية أن تغير مشهد تمويل التنمية في المستقبل القريب؟